مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أنظمة النقد الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. عصام إسماعيل، إيمان بابللي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4820
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

أنظمة النقد الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية

الدكتور نزار قنوع *
الدكتور عصام إسماعيل **
إيمان بابللي ***

(تاريخ الإيداع 7 / 1 / 2016. قُبِل للنشر في 27 / 4 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أنظمة النقد الدولية، ومدى تأثيرها على اقتصاديات البلدان النامية من خلال التطرق إلى نظام قاعدة الذهب في المرحلة الميركانتيلية وماهية قاعدة الذهب وآلياتها، ومدى دورها في ترسيخ النهب الاستعماري للبلدان النامية وتكريس تخلفها.

كما تم التطرق إلى نظام النقد الدولي في الفترة ما بين 1914-1945 وخاصةً انهيار قاعدة الذهب الدولية، وتم تسليط الضوء على نظام بريتون وودز وانعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلدان النامية، وتم التوصل إلى العديد من النتائج وتقديم بعض المقترحات اللازمة لتخليص البلدان النامية من آثار هذه الأنظمة النقدية التي تعيق تقدمها.

الكلمات المفتاحية: أنظمة النقد، اقتصاد، الأزمات العالمية.

* أستاذ- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.
** أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.
*** طالبة دكتوراه- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (2) 2016

International coin system and its effects on undeveloped economics countries

Dr. Nezar kanoo [*]
Dr. Issam Esmaiel [**]
Eman Bably [***]

(Received 7 / 1 / 2016. Accepted 27 / 4 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to know about international coin systems and how it affects on undeveloped countries. It will study the gold system in the mercantile and the role in steal the developed.

The research studies the system in the period between 1914-1945 after distracted the global and Breton woods and how it affects on the undeveloped countries, discovered many result and some suggesting to save the undeveloped countries.

Keywords: coin systems, economics, global crises

[*]**Professor- Economics and planning Department- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.**
[**]**Assistant Professor- Economics and planning Department- Faculty of Economics- Tishreen University - Syria.**
[***]**Postgraduate Student- Economics and planning Department- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.**

مقدمة:

مر نظام النقد الدولي بتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث أبعد الذهب والفضة من التداول، وسحب الفضة من النقد في نهاية القرن التاسع عشر أي الانتقال من الازدواجية المعدنية ذهب–فضة إلى قاعدة الذهب، ثم وخلال ربع قرن من بدء الحرب العالمية الأولى وحتى بدء الحرب العالمية الثانية(من عام 1914– 1939) أخذت العملة الورقية تزيح تدريجياً الذهب من التداول النقد وقد تمت إزالة الصفة النقدية عن الذهب في عام 1970 حيث انهار نظام بريتون وودز وكذلك شبكة أسعار الصرف المستقرة عام 1971 وتبع ذلك الانهيار محاولات عديدة لإقامة أسعار صرف ثابتة، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل ولم تعد الأوضاع الاقتصادية العالمية منسجمة في نظام عام لأسعار صرف ثابتة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن النظام النقدي ينشأ نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسود في أي بلد، ففي القرن الماضي ظهر العديد من الأنظمة النقدية المختلفة وأهمها قاعدة الذهب الدولية التي عمل بها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ونظام برتن وودز الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات وحتى الآن[1].

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم استقرار أسعار صرف العملات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية مما ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول النامية وأسواق العملات فيها.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً هاماً وهو أنظمة النقد الدولية حتى هذه اللحظة، وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية، من خلال الدور الإيجابي لتحقيق تقدمها أو الأثر السلبي الذي يعيق تقدمها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1 إظهار أثر قادة الذهب على تنمية البلدان النامية.

2 البحث عن انعكاسات الأزمات النقدية على البلدان النامية.

3 وضع الحلول والمقترحات اللازمة التي تساهم في تحقيق استقرار أسعار الصرف.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستفادة من الدراسات والمراجع السابقة العربية والدوريات التي تناولت جانباً من جوانب هذا الموضوع.

فرضيات البحث:

1 يعد تطبيق قاعدة الذهب في البلدان النامية عاملاً من عوامل تخلفها.

2 تلقي الأزمات النقدية آثاراً سلبية على البلدان النامية أكثر من آثارها على البلدان المتقدمة.

1- نظام قاعدة الذهب:

1-1-المرحلة الميركانتيلية(الرأسمالية التجارية):

تبلور ظهور النظام النقدي عبر هذه المرحلة رغم صعوبة الحديث عن نظام نقدي دولي يتحكم في حركة التبادل الدولي آنذاك.

لقد كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والرق في المناطق التي هيمن الأوربيون عليها في آسيا وإفريقية وأمريكا هي أولى بشائر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر**[2]**.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت المهمة التاريخية للمرحلة الميركانتيلية قد تحققت، وهي تكوين التراكم المبدئي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد، مجتمع الرأسمالية الصناعية. بقيام الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت الدول الرأسمالية الأوربية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها عبر البحار لكي تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية، فقد اشتدت الحاجة إلى المواد الخام التي تلزم للصناعة والمواد الغذائية التي يحتاج إليها إطعام سكان المدن الصناعية التي تزايدت أعدادهم، وفي هذه المرحلة أرسيت دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلدان التابعة. في هذه المرحلة حدث تطور جذري في طبيعة العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية والبلدان الأخرى، لهذا شهدت هذه المرحلة صراعاً جديداً بين القوى الاستعمارية للتسابق على اقتسام المستعمرات.

1-2-ماهية قاعدة الذهب وآلياتها(1870-1914):

لقد كانت هذه القاعدة خلال الفترة التي سادت فيها ترسم إطاراً مستقراً وملائماً لتغذية قوى النمو للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان يشق طريقه صعوداً في تلك الفترة. أما فيما يخص البلدان المتخلفة منها فهو مجرد ذكريات مظلمة وسيئة. لأنها تعكس في الحقيقة الفترة التي تم فيها استعمار هذه البلدان وإرساء قواعد عمليات النهب المنظم لمواردها وإمكانياتها الاقتصادية وتشويه مسارات نموها. مما كان له أثر كبير في نشوء التخلف وتجزره في هذه البلدان**[3]**.

تتسم قاعدة الذهب بتوافر شروط معينة. أهمها يتمثل في وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين. ولا يعني هذا أنه يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلاً داخل الاقتصاد القومي، وإنما يكفي لسيادة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب، إما للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج معاً، وإما للاستخدام فقط في تسوية المعاملات الخارجية. ووجب أن يكون ذلك مقترناً بحرية استيراد وتصدير الذهب، وحينما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم ترتب عليها ميزة هامة تتعلق بثبات سعر الصرف بين العملات المختلفة، وبهذا تحدد سعر الصرف عند التوازن طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى**[4]**.

عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب، الشكل الأول حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلاً ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب، أي يكون لهم مطلق الخيار في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات

ذهبية، وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك ويكون لهم حرية تصدير واستيراد الذهب، سواءً في صورة نقدية أو في صورة سبائك، وهذا الشكل يطلق عليه قاعدة تداول النقود الذهبية.

أما الشكل الثاني فيتسم بأن النقود الذهبية لا تتداول في الداخل وإنما يحل محلها نقود ورقية، يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني ويكون مستعداً لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية. ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية تصدير واستيراد الذهب، وقد عرف هذا الشكل باسم قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية. أما عن الشكل الثالث، فنجد فيه أن الذهب لا يتداول في الداخل، بل تتداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهباً. غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين، وهذه الحوالات الأجنبية هي التي تكون قابلة للتحويل ذهباً، وتستخدم في تسوية المعاملات الخارجية، ويجب أن تتمتع هذه الحوالات الأجنبية بحرية الاستيراد والتصدير، وهذا الشكل يعرف باسم قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية.

وبناءً على الشروط التي سادت في قاعدة الذهب، فإنه إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم التكافؤ بين الصادرات والواردات، فإن هذا الاختلال يصحح نفسه عن طريق حركات الانكماش أو التضخم التي تتسبب عن تحرك الذهب دخولاً أو خروجاً كنتيجة لهذا الاختلال**[5]**.

1-3- دور قاعدة الذهب في ترسيخ النهب المنظم للمستعمرات:

1-3-1-نمو التصدير السلعي إلى البلدان المتخلفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها:

إن النظام الرأسمالي منذ أن ظهر نشأت معه الحاجة المستمرة لتصريف السلع الصناعية المتزايدة، وبالتالي البحث عن أسواق لبيع فائض إنتاجهم وشراء الموارد الخام من هذه الدول المستعمرة بأسعار زهيدة. وقد أدت سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة التي صاحبت قاعدة الذهب والتي فرضها المستعمر على المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى خراب واسع للحرف والصناعات اليدوية المحلية الوليدة. وبهذا الشكل ماتت الصناعات الناشئة فيها.

1-3-2- نمو الاستثمارات الأجنبية وتشويه الهيكل الاقتصادي:

مع الثبات في أسعار الصرف وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية توافر الإطار المنظم لنهب الفائض الاقتصادي المحقق داخل البلدان المتخلفة من خلال الشركات الأجنبية الخاصة. وقد أدى نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى إحداث تغيير شامل وجذري في الهياكل الإنتاجية لهذه البلدان بما يتماشى مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية. حيث اتجه نشاطها إلى التركيز الشديد في مجال إنتاج المواد الخام. هذا بالإضافة إلى الانتقال العكسي للموارد من البلدان المستعمرة إلى البلدان الرأسمالية**[6]**.

فخلال الفترة 1870-1913 تبين أن دخول وعوائد هذه الاستثمارات كان يتجاوز كثيراً مقدار رؤوس الأموال التي صدرتها بريطانية خلال هذه الفترة، حيث وصل صافي صادرات رؤوس الأموال البريطانية في تلك الفترة حوالي 2,4 مليار جنيه إسترليني في حين أن الدخل الناتج من هذه الاستثمارات قد بلغ 4,1 مليار جنيه.

1-3-3-تزايد حركة الاقتراض الدولي للدول المتخلفة والآثار الناجمة عن ذلك:

في ظل الظروف المواتية لتوافر الثقة والسيولة الدولية التي خلقته قاعدة الذهب نمت بقوة حركة القروض الدولية التي انسابت من العواصم الاستعمارية إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات وذلك لتمويل المشروعات اللازمة لتنشيط عجلة النشاط الاقتصادي مثل مشروعات السك الحديدية وشبكات الطرق والنقل، وإنشاء الموانئ ومشروعات الري والمجاري والكهرباء ....الخ**[7]**. وهي مشروعات كانت تعود بالخير على الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

1-3-4-سلب البلدان المتخلفة حريتها في تحديد سياستها النقدية والتجارية:

كان التداول النقدي عموماً ضئيلاً بسبب شيوع المقايضة وسيطرة الأنظمة الإقطاعية في الكثير من المستعمرات في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، ولم تكن غالبية تلك الدول تعتمد على قاعدة الذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وساد في بعضها الآخر النظام الفضي أو المعدنين. غير أنه مع تعاظم حجم التبادل التجاري مع العواصم الاستعمارية، ومع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل هذه البلدان ومع نمو حركة الإقراض الدولي نشأت الحاجة إلى تعديل النظم النقدية فيها. وكان التعديل مفروضاً من الخارج لربط نظمها النقدية بالعجلة الكبرى لنظام النقد الدولي (قاعدة الذهب) وهو أحد الأساليب الهامة في النظام العام للنهب الاستعماري لموارد هذه البلدان نظراً لما توفره من آلية لتحويل الموارد المنهوبة منها**[8]**.

بناءً على ما تقدم يتضح أثر تطبيق قاعدة الذهب في ترسيخ النهب الاستعماري للبلدان النامية وتكريس تخلفها، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى من فرضيات البحث.

2- نظام النقد الدولي في الفترة ما بين الحربين 1914-1945:

2-1- انهيار قاعدة الذهب الدولية:

نتيجة للتطور الكبير للرأسمالية خلال عصر قاعدة الذهب نشأت تناقضات بين الدول الرأسمالية، فالتطور لم يكن متساوياً فيما بينها بسبب محاولات تلك الدول السيطرة على المستعمرات والتنافس القائم فيما بينها، فمثلاً في بريطانية كان حجم إنتاجها نسبةً للإنتاج العالمي 7,1 بينما كانت تسيطر على 50% من مساحة المستعمرات بينما الولايات المتحدة والتي كان إنتاجها حوالي 36% لم يكن لديها مستعمرات أو أسواق للتصريف وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا، ونتيجة لهذه التطورات بدأت الاستعدادات للحرب منذ مطلع القرن العشرين والتي أعلنت عام 1914، وانهار نظام قاعدة الذهب في أعقاب الحرب بسبب زيادة الإنفاق العسكري وتمويله عن طريق التمويل التضخمي (زيادة إصدار النقود الورقية).

بالتالي خرجت كل بنوك الإصدار في الدول المتحاربة (عدا الولايات المتحدة الأمريكية) عن القيود التي كانت تربط بين إصدار النقود وبين نسب التغطية الذهبية.

ونتيجة لعلاقات التبعية والسيطرة المباشرة فقد دفعت المستعمرات جزءاً كبيراً من تكاليف هذه الحرب، فقد تحولت هذه المستعمرات إلى مصادر سهلة للمواد الأولية والمواد الغذائية التي كان يحتاجها الجنود بالإضافة إلى استخدام العنصر البشري في العمليات الحربية، وتشير الإحصاءات إلى أن نصف عدد الجيوش البريطانية قد جاءت من مستعمراتها والتي بلغت حوالي ستة 6,4 مليون محارباً وكذلك بالنسبة لفرنسا بالإضافة إلى أعمال السخرة التي لها علاقة بالعمليات الحربية.

2-2-العودة إلى قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى:

كانت نتيجة الحرب أن أعادت رسم خريطة العالم السياسية والاقتصادية، فقد ظهر الاتحاد السوفيتي وبذلك انفصل سُدس العالم عن السوق الرأسمالية وخرجت الولايات المتحدة وهي تتمتع بأقوى جهاز اقتصادي وأكبر رصيد ذهبي في العالم وبدأت تأخذ دورها القيادي في العالم بالتدريج.

وكان التضخم الذي اجتاح أوروبا عقب الحرب قد أدى إلى فوضى في النظم النقدية لهذه الدول بالإضافة إلى الديون الكثيرة لهذه الدول التي استدانتها من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب، وبالتالي فإن الحل لهذه المشكلة كان بالعودة إلى نظام قاعدة الذهب لتنشيط حركة التجارة العالمية، ولكن العودة لقاعدة الذهب لم توفر قابلية الصرف

الكاملة للنقود بالذهب كما كان عليه الحال، بل اكتفت بقابلية الصرف للمعاملات الخارجية في صورة سبائك ذهبية أو بأوراق أجنبية قابلة للصرف ذهباً في الخارج. ولم يستمر العمل في هذه القاعدة إلا لسنوات قليلة حيث انهارت مرة ثانية خلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الرأسمالية 1929-1933.

أما بالنسبة للمستعمرات فقد فُرض عليها العودة إلى قاعدة الذهب، وذلك لأن الجزء الأكبر من صادرات وواردات هذه البلدان كان يتم مع الدول الرأسمالية التابعة لها، بالإضافة إلى أن الجانب الأكبر من الاحتياطيات النقدية وغطاء البنكنوت المتداول فيها يأخذ شكل صكوك أجنبية مقومة بعملات هذه الدول، وبالتالي استمر نهب الموارد والفائض الاقتصادي المحقق فيها في هذه البلدان والقضاء على الصناعات المحلية الوليدة التي نشأت في مرحلة الحرب وذلك بسبب النقص الشديد في الواردات (إحلال الواردات) والتي رأت الدول الاستعمارية في هذه الصناعات وبالتالي بالطبقة الرأسمالية الجديدة خطراً على وجودها**[9]**.

وعندما بدأ الكساد الكبير كان أثرها قاسياً وشديداً على هذه المستعمرات، فقد انخفض الطلب على المواد الأولية التي تنتجها هذه البلدان بصورة شديدة مما أدى إلى هبوط أسعارها هبوطاً كبيراً فهبط مستوى الإنتاج ومستوى المعيشة وتفشت البطالة بشكل كبير. نتيجة لذلك استوردت هذه البلدان الكساد الاقتصادي من الدول الرأسمالية في أبشع صورة نتيجة لتخلفها الاقتصادي وتشويه هيكلها الإنتاجي وبالتالي حدث هبوط شديد في صادراتها وانخفضت قدرتها على الاستيراد.

وخلال الفترة الممتدة بين انهيار قاعدة الذهب والحرب العالمية الثانية قامت مجموعة من الكتل والمناطق النقدية، مثل كتلة الإسترليني وكتلة الفرنسي وكتلة المارك. كان من أهم سمات كتلة الإسترليني**[10]**:

1 -فرض الرقابة على الصرف في جميع الدول الأعضاء وتوحيدها وفقاً للتدابير التي رأتها بريطانية.

2 -إيقاف حرية تحويل الإسترليني إلى ذهب أو دولار أو غير ذلك من العملات.

3 -التزام جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بتسليم ما يحصلون عليه من عملات أجنبية، وخصوصاً الدولار لبنك إنكلترا والحصول مقابل ذلك على الإسترليني.

4 -إنشاء حسابات خاصة في لندن يشرف عليها بنك إنكلترا بهدف مراعاة أن الإسترليني المودع في لندن لحساب الأعضاء لا يساء استخدامه في أغراض غير مصرح بها.

5 -إن الإسترليني الذي تملكه الدول الأعضاء داخل المنطقة يصرح باستخدامه بحرية في تمويل التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

وبالواقع فإن الهدف الذي سعت إليه بريطانية من خلال إقامة منطقة الإسترليني كان تعبئة موارد الدول الأعضاء (التابعة) وتسخيرها للحرب العالمية الثانية. وكان نتيجة لهذه المنطقة تراكم الديون على بريطانية عقب انتهاء الحرب، عرفت هذه الديون باسم (الأرصدة الإسترلينية)، حيث بلغت عام 1945 حوالي 3500 مليون جنيه إسترليني.

2-3- نظام بريتون وودز 1945-1971(السيطرة غير المباشرة):

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت علامات النصر بدأت تلوح في الأفق، فبدأ التفكير بإعادة ما دمرته الحرب وتوفير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية لإعادة الحياة لاقتصاديات الدول الرأسمالية بعد الخراب والفوضى التي لحقت بها أثناء الحرب، وفي صيف عام 1944 عقد في مدينة بريتون وودز مؤتمر دولي ضم 44 دولة لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يجب الامتثال لها خلال المرحلة المقبلة، وقد كانت الولايات المتحدة هي المهيمنة على هذا المؤتمر كونها المنتصر الأكبر في الحرب وصاحبة أقوى اقتصاد في العالم وأكبر دائنة في العالم، وقد نتج عن هذا الاجتماع

القرار بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما فيما يتعلق بالدول المتخلفة فقد كانت عبارة عن مستعمرات وأشباه مستعمرات، وبالرغم من حضورها لهذا المؤتمر إلا أن موقفها الضعيف لم يسمح لها أن تعبر عن وجهة نظرها وعن أمانيها في التخلص من التبعية للدول الاستعمارية، وصدرت وثيقة الخبراء وهي خالية من أي إشارة إلى المشاكل الحادة التي تعاني منها هذه الدول[11].

لقد كان هذا النظام الجديد قائم على قاعدة صرف الدولار بالذهب، وكان ذلك تأكيداً على أن صندوق النقد الدولي أنشأ لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى ولم تعنيه المشاكل التي تعاني منها الدول المستعمرة ولم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية لهذه البلدان ولا حتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها المستعمرين[12].

تبدل موقف الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب(كل دولار= 0,888671 من الذهب) ونتيجة لذلك تحويل الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

وقد تميزت هذه المراحل التي ساد فيها نظام بريتون وودز بعدة مراحل:

1 -المرحلة الأولى 1945-1958:

وهي مرحلة جلاء الاستعمار وحصول معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات على استقلالها السياسي، ولكن أنظمتها كانت قد ورثت التخلف الاقتصادي والهياكل الإنتاجية المشوهة والفقر والبطالة والمرض. ويلاحظ في هذه المرحلة أن الدول حديثة الاستقلال لم تعاني من مشكلات عويصة في موازين مدفوعاتها. ولم تضطر إلى تخفيض عملتها أو التورط في استدانة خارجية كبيرة وذلك بسبب مرحلة الإنشاء والتعمير التي انشغلت فيها أوربا بعد الحرب وبالتالي حجم الطلب الكبير لهذه البلدان على المنتجات التي كانت هذه الدول قد تخصصت في إنتاجها (المواد الغذائية- موارد الطاقة- المواد الأولية ..الخ)، وكذلك الحرب الكورية بالإضافة إلى الرقابة على الصرف، وكان حجم ما تملكه هذه البلدان من مجموع الاحتياطيات العالمية 20% عام 1957 وهو ما كان يتناسب مع نصيبها في التجارة العالمية.

2 -المرحلة الثانية 1958-1960:

تتميز هذه المرحلة بانخفاض الطلب على منتجات الدول المتخلفة وبالتالي فإن السنوات السعيدة لعالم ما بعد الحرب كانت قد ولت بالنسبة لها وكان ذلك بسبب انطفاء الثورة في أوربا واكتمال عمليات البناء وانتهاء الحرب الكورية، والثورة التكنولوجية التي أدت إلى الاستغناء عن كثير من المواد الأولية بمواد مصنوعة، وأصبحت الكثير من الدول الأوربية تنتج المواد الغذائية، فعملت على وضع القيود الجمركية ضد هذه المواد. الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة، وبالمقابل فقد احتاجت هذه الدول إلى منتجات الدول الأوربية نتيجة لذلك تطور العجز في موازين مدفوعاتها وأصبح يشكل مشكلة خطيرة.

وهذا العجز أصبح منذ ذلك الحين إلى الوقت الحاضر صفة مستمرة لاقتصاديات هذه البلدان، كما أدى انخفاض أسعار العملات الأوربية نتيجة التضخم إلى انخفاض قيمة احتياطيات هذه البلدان من العملات الأجنبية وكانت الوسائل المتاحة أمام هذه البلدان لمواجهة هذا العجز هي (إمكانيات السحب من صندوق النقد الدولي-القروض الخارجية-الاستثمارات الأجنبية).

فيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي فقد كان دوره في تغطية احتياجات السيولة هزيلاً ويرجع ذلك إلى ضآلة حجم حصص هذه البلدان في رأس مال الصندوق، فإمكانيات السحب لكل دولة تتوقف على كمية الأموال التي أسهمت فيها في رأس مال الصندوق، وعندما كانت هذه الدول تسعى للحصول على السيولة خارج حدود هذه الشريحة الذهبية

كانت تواجه الشروط القاسية التي وضعها صندوق النقد الدولي على هذه الدول(التدخل في توجيهات التنمية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة) هذه الشروط كانت تجعل الكثير من هذه البلدان ترفض التعامل مع الصندوق.

أما بالنسبة لحركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة فإن الشطر الأعظم من تحركات الاستثمارات الأجنبية الخاصة على النطاق العالمي بدأ يعمل على التركيز في هذه المرحلة في الدول الرأسمالية الصناعية نظراً لارتفاع معدل الربح في هذه البلدان مقارنة مع الدول المتخلفة بالإضافة إلى العداء الواضح للاستثمارات الأجنبية بسبب الدور السلبي الذي لعبته هذه الاستثمارات في مرحلة الاستعمار في نهب ثرواتها وتشويه هيكلها الإنتاجي. أما الجزء الأخر من هذه الاستثمارات فقد اتجه إلى الدول التي كانت ترتبط مع الدول الغربية بأحلاف عسكرية وباتفاقيات للدفاع المشترك، ولكن حتى تلك الاستثمارات لم تتجه نحو تمويل وإنشاء مشروعات تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل اتجهت أساساً إلى المجالات التي تتناسب مع مصالح الشركات الأجنبية في تعظيم معدل الربح، وظل النمط المفضل لتلك الاستثمارات هو الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير المواد الأولية (كالبترول والمعادن والمواد الزراعية) بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات قد أدت إلى نزوح أرباح ضخمة من البلدان المتخلفة إلى البلدان الرأسمالية، فالفائض الذي كانت تحققه هذه البلدان(البلدان المتخلفة) في ميزانها التجاري كان يستخدم في تمويل التحويلات الكبيرة لأرباح ودخول هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي زاد من عجز ميزان مدفوعاتها. وأحياناً كانت معدلات الربح التي تخرج من البلدان تفوق الاستثمارات التي دخلت إليها. ففي العام 1965 انسابت من الولايات المتحدة الأمريكية استثمارات مباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية تقدر بحوالي 178 مليون دولار ولكن في نفس العام نزحت إلى الولايات المتحدة من هذه الدول أرباحاً تقدر بحوالي 814 مليون دولار.

أما بالنسبة للقروض الخارجية العامة ودورها في سد عجز موازين المدفوعات للبلدان المتخلفة والتخفيف من أزمة السيولة فيها، فنتيجة لضآلة الموارد التي قدمها صندوق النقد الدولي وضعف حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان خلال تلك الفترة لم يبقى أمامها إلا التوسع في عقد القروض الخارجية الرسمية العامة، والحقيقة أن أزمة المديونية الخارجية التي تعانيها مجموعة هذه البلدان حالياً إنما ترجع جذورها إلى تلك الفترة. فمنذ عام 1958 أصبح الاقتراض سمة أساسية من سمات العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان وصفة هيكلية في بنيانها الاقتصادي وأسلوباً أساسياً في سد عجزها الخارجي.

لقد تركزت مصادر القروض التي حصلت عليها هذه البلدان من الدول الرأسمالية الصناعية التي وجدت في سلاح القروض أو ما كان يسمى آنذاك "بالمعونة الاقتصادية" أداة فعالة لإحكام طوق التبعية على أعناق هذه البلدان وللتأثير على اتجاهات التنمية فيها وزيادة استغلالها.

فمن جهة تدل الوقائع التاريخية أن جزءاً كبيراً من تلك المعونة كان يوجه للأغراض العسكرية وتقوية الأحلاف والقواعد الإستراتيجية، وبالتالي تنشيط صناعة وتجارة الأسلحة التي أصبحت بعد الحرب نشاطاً اقتصادياً هاماً بالنسبة للدول الرأسمالية. ومن جهة ثانية، شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة سخاءً لا بأس به في إمداد مجموعة البلدان المتخلفة بالقروض الحكومية، وخصوصاً المتوسطة وطويلة المدى، وذلك لتشجيع صادرات الدول الرأسمالية إلى تلك البلدان. وكان سعر الفائدة على هذه القروض يتراوح ما بين 4% و 5% ثم تصاعد السعر بعد ذلك، مع اتجاه حجم القروض للانخفاض. كانت أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية في تلك الفترة:

1 تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

2 -إملاء سياسة الباب المفتوح من أجل حرية الوصول إلى المواد الأولية والتجارة وزيادة فرص الاستثمار أمام الشركات الأمريكية.

3 -ضمان أن يتم النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لهذه المعونة بشكل متأصل الجذور في الأساليب والطرق الرأسمالية.

4 -تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية التي تسعى وراء أهداف التجارة والاستثمار في تلك البلدان.

5 -جعل البلدان المتخلفة المتلقية للمساعدات أو المعونات معتمدة بصورة متزايدة على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق الدول الرأسمالية الأخرى.

3 -تحلل نظام بريتون وودز:

تمثل هذه الفترة قمة التناقضات والصراعات التي احتدمت بين المراكز الرأسمالية العالمية(الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوربا، اليابان) التي عجلت في النهاية بموت نظام بريتون وودز في آب عام 1971 عندما أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة تختفي الأسس التي استند إليها هذا النظام(ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت). فقد كان التضخم قد بدأ يشتعل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإنفاق العسكري المتزايد لحرب فيتنام، وانخفاض حجم الأرصدة الذهبية، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

وكانت الولايات المتحدة غير عابئة بالعجز الذي بدأ يطرأ على ميزان مدفوعاتها ولا بالتزايد الهائل الذي حدث في إنفاقها العسكري في الخارج ولا بالنزوح الكبير للاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا والعالم الثالث. وماذا يزعجها في ذلك طالما كانت قادرة على مواجهة كل ذلك من خلال طبع المزيد من الدولارات الورقية؟ وكانت مختلف دول العالم مستعدة على الدوام لقبول المزيد من تلك الدولارات استناداً على الاعتقاد بإمكانية تحويلها ذهباً. ويقول الاقتصادي صمويل باولز في هذا الخصوص" كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثل الرجل الغني المرفه الذي يتسامح البقال والخياط والتاجر...الخ. في تراكم ديونه لأنهم يؤمنون بأنه سيدفع لهم آجلاً أو عاجلاً"

كان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها الخارجي على الدور الذي لعبه الدولار كعملة دولية، ببساطة شديدة كان في إمكانها أن تتوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم، وهذه الدول كانت تقبل الدولارات الورقية وتعتبرها كعملة احتياط لغطائها النقدي المحلي. وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبس أن ينعكس في شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرى.

بيد أن دول غرب أوربا، وبالذات فرنسا بدأت تتيقظ للآلية التضخمية التي انطوى عليها نظام النقد الدولي المؤسس على قاعدة الصرف بالدولار. وهنالك بدأ صراعها ضد الهيمنة النقدية الأمريكية، وساد الشعور آنذاك بأنه يجب حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الميزة التي انفردت بها عن سائر دول العالم وهي إمكان إلقاء تكلفة العجز في ميزان مدفوعاتها على عاتق دول العالم الأخرى دون أن تخسر هي شيئاً، وأنه يجب أن ترغم على تسديد حساباتها بالذهب وأن تنظم اقتصادها على نحو يقضي على هذا العجز.

وبدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كانت بحوزتها ذهباً. وأعقبها موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم مما أدى إلى انهيار الثقة بالدولار، ووصل الأمر في آذار عام 1968(شهر أزمة الذهب) أن كانت الأرصدة الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية تقدر

بحوالي 11 بليون دولار في حين أن الأرصدة الدولارية في الخارج قدرت في هذا التاريخ بوالي 35 بليون دولار، مما يعني أن الغطاء الذهبي للدولار قد انخفض إلى أقل من الثلث بعد أن كان هذا الغطاء يزيد عن 100% وأكثر في أعقاب الحرب.

وعقد في واشنطن اجتماع لمناقشة هذه الأزمة 1968، وفي هذا الاجتماع تظهر لأول مرة وبشكل صريح نية الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء دور الذهب في نظام النقد الدولي **[13]**. فقد طلبت الولايات المتحدة من البنوك المركزية الأوربية ألا تقوم بطلب تحويل ما في حوزتها من أوراق دولارية إلى ذهب إلا عند الضرورة وأن تبرر طلبها هذا. ورغم هذا الاجتماع إلا أن حركات المضاربة على العملات النقدية والذهب في دول غرب أوربا لم تهدأ، وأدت بكثير من هذه الدول إلى تخفيض عملتها، فقد انخفض الاسترليني بنسبة 14,3% والفرنك بنسبة 12,5%.

وجاء إعلان الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية عن حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في الربع الثاني من عام 1971 واحتمالات استمراره، وتخفيض الولايات المتحدة الأمريكية احتياطها بمقدار 1,1 بليون دولار في النصف الأول من آب من نفس العام، جاء ذلك ليشعل من حمى المضاربة على الدولار وزيادة نزوحه للخارج، واشتداد الطلب على الذهب، وحينما أصبح الأمر لا يمكن احتماله أو وقفه، اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10% وفرض ضريبة بمقدار 10% على الواردات، وإعلان إجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم. وكانت تلك الإجراءات ضربة شديدة لحلفاء أمريكا وشركائها. وكان ذلك إعلاناً بنهاية عصر بريتون وودز وبداية صفحة جديدة لنظام النقد الدولي، الذي قام منذ تلك اللحظة على قاعدة الفوضى والتعويم.

4 ما بعد انهيار بريتون وودز:

في هذه المرحلة كان العالم الرأسمالي قد انتقل من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة التعويم ونبذت غالبية الدول الصناعية فكرة وضع أسعار تعادل ثابتة. وسادت فكرة مفادها أن أسعار الصرف المرنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية. وشهد العالم خلال هذه الفترة 1973–1976 ما يشبه الحرب النقدية، فكل مركز من المراكز الرأسمالية الأساسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوربا، اليابان) كان يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة ومجال نفوذه.

وفي عام 1976 عقد مجلس محافظي صندوق النقد مؤتمراً في جاميكا وتم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز وفيه تقررت الأمور التالية:

أ. حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم الصرف، بما في ذلك التعويم.

ب. إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأي سلعة يتحد سعرها بناءً على العرض والطلب.

ت. التخلص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة الصندوق.

ث. تقرر أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة (من صندوق النقد) هي الأصول الاحتياطية في نظام النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين تباينت نظم الصرف في الدول الأعضاء في الصندوق. فهناك دول اعتمدت نظام التعويم، ودول ربطت عملاتها ببعض العملات القوية (الدولار– الاسترليني– الفرنك الفرنسي). وهناك من استمر على نظام الرقابة على الصرف، وهناك من ربط عملته بسلة من العملات.

وكان من الواضح أن خلق حالة من الاستقرار في نظام النقد الدولي بعد إجراءات جاميكا يتوف على أربعة أمور أساسية، وهي**[14]**:

1 أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي توازنه الخارجي والداخلي.
2 أن تتم السيطرة على التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية.
3 أن يتم كبح حركات رؤوس الأموال الساخنة وتحجيم أعمال المضاربة.
4 حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية.

بيد أن أياً من هذه الأمور الأربعة لم يتحقق، ونتيجة عدم تحقق هذه الأمور استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تفاقم تلك الأوضاع. أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تشتري الأصول العينية والسلع والخدمات مقابل (الأوراق خضراء الظهر) ولا يحد من سلطانها في هذا الشأن إلا حالة الطلب على الدولار على المستوى العالمي وليس كمية السلع والخدمات المطروحة في السوق الأمريكية وحدها، وهي تستخدم هذا الامتياز الباهظ وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي وما تأخذ به حكومة واشنطن من سياسات اقتصادية داخلية.

ومن هنا يمكن القول، إن الأزمة الراهنة لنظام النقد الدولي هي انعكاس مباشر لأزمة الاقتصاد الأمريكي وأزمة هيمنة الدولار على النطاق العالمي. ورغم ما سببته تلك الأزمة من مشكلات حادة في التجارة الدولية وفي العلاقات الخارجية بين مجموعات الدول الرأسمالية القوية ناهيك عن دول في العالم الثالث، إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية قد قبلت بهذا الوضع ولم تحاول تغييره بشكل جذري لإقامة نظام نقدي عالمي جديد لا يكون فيه للدولار تلك السيطرة المميزة. والسبب في ذلك هو أن تلك الدول تدرك جيداً رغم ما بينها وبين الولايات المتحدة من تناقضات أن أمريكا بالنسبة لهم هي الملاذ الأخير اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. إن رأسماليي الدول الأخرى لا يعارضون في أعماقهم النفقات والنشاطات العسكرية الأمريكية التي تسهم في التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، فطالما أن هدف آلة الحرب الأمريكية هو الحفاظ على (الاستقرار) في كل أنظمة العالم الثالث التي ترحب بالاستثمارات الرأسمالية، فإن هؤلاء الرأسماليين يستفيدون من نشاطها.ولا عجب إذن أن توجد أسباب تسامح الدول الرأسمالية الأخرى مع الدولار الأمريكي.

كما أن الدول الرأسمالية الصناعية استمرت في الحفاظ على الدولار لكي يبقى يلعب دور العملة الدولية وتمنع سقوطه، لأنها تخشى ضياع احتياطياتها النقدية الضخمة المكونة من الدولار كما أنها تخاف من مفاوضات دولية جديدة تفضي إلى إنشاء عملة دولية حقيقية، لأن مثل هذه المفاوضات لا بد أن تنال من مركز الدول الصناعية الكبرى في إدارة النظام النقدي العالمي**[14]**.

النتائج والمناقشة:

4-انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلدان المتخلفة:

إن أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية الراهنة على مجموعة البلدان المتخلفة كانت ما يلي:

4-1- زيادة العجز في موازين المدفوعات:

نلاحظ من خلال مختلف الدراسات أن العجز قد ارتفع من 12,6 بليون دولار عام 1970 إلى 68,6 بليون دولار عام 1980 ثم يقفز في سنة واحدة إلى 107,8 بليون دولار عام 1981، ثم يبدأ بعد ذلك في الانخفاض بسبب صعوبات الاقتراض الخارجي (أزمة الديون لدول أمريكا اللاتينية) إلى 102 بليون دولار عام 1982 وإلى 52,8 بليون دولار عام 1983 ثم إلى 40,8 بليون دولار عام 1985**[15]**.

4-2-استنزاف الاحتياطيات النقدية:

أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد مغيب شمس بريتون وودز على موقف الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلدان المتخلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي خلال الفترة من 1976 حتى 1980، وأيضاً من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة، وبالتالي حدوث تقلبات مناظرة في قيم الاحتياطات المكونة به، وكذلك استخدام جزء كبير من هذه الاحتياطيات للوفاء بجانب من التزاماتها الخاصة. كل ذلك عرض هذه الاحتياطيات لهزات خطيرة.

4-3-استيراد التضخم:

يقصد بالتضخم المستورد: مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما. وتم هذا الاستيراد من خلال ارتفاع أسعار واردات هذه البلدان بسبب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات القوية التي تستخدمها في تعاملها الخارجي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي حصلت عليها من أسواق النقد العالمية**[16]**.

4-4-تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية:

يحدث هذا الأمر نتيجة لقيام الدول بربط أسعار صرف عملاتها المحلية بعملة منفردة أساسية كالدولار أو الاسترليني أو الفرنك الفرنسي بسلة من العملات وهذا لا يضمن الاستقرار لأسعار الصرف وذلك لأن العملة التي حدث فيها الربط تكون عرضة دائماً للتقلب بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية وشيوع الحرب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بالإضافة إلى أن تهريب الأموال للخارج (زيادة طلب المقيمين على النقد الأجنبي بغرض تهريب ثرواتهم ومدخراتهم للخارج وبالتالي مزيد من تدهور أسعار الصرف لعملات بلادهم) والتي أصبحت أحد أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان المتخلفة المدينة. على أن أهم مصادر الضغط على سعر صرف العملات المحلية للبلدان المتخلفة. وبالذات ذات المديونية الخارجية الثقيلة. قد تمثل في الضغط الذي زاوله صندوق النقد الدولي على هذه البلدان بضرورة تخفيض سعر الصرف لعملاتها كشرط أساسي للتوسط في إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية لدى دائنيها، ومنحها حفنة من الدولارات لاستخدامها في سد بعض العجز في موازين مدفوعاتها.

4-5-انخفاض حجم المعونات الإنمائية:

لقد أثرت الأزمة النقدية العالمية على حجم المعونات الإنمائية الرسمية الممثلة في القروض الحكومية ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً. فنتيجة للاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد العالمي وما اقترنت به من تضخم عالمي وركود اقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية، عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان المتخلفة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على تمويل التنمية وتمويل العجز في موازين مدفوعاتها. وبالتالي اضطرارها إلى زيادة اعتمادها على وسائل التمويل الخارجية(البنوك التجارية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالمية**[16]**.

4-6-الوقوع في فخ المديونية الخارجية:

ترتب على هذا النمو الانفجاري في الديون الخارجية الآثار التالية:

1 -حدوث نمو فلكي في أعباء خدمة هذه الديون، حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من 6 بليون دولار(منها 2 بليون مدفوعات الفوائد) عام 1970 إلى 135 بليون دولار(منها 74 بليون دولار للفوائد عام 1985).

2 -ترتب على ذلك أن تلك المدفوعات أصبحت تلتهم نسباً هامة من إجمالي حصيلة الصادرات للبلدان المدينة.

3 -نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو الديون نفسها، بمعنى أن تلك الأعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة. وفي بعض البلدان أصبح هذا الانتقال سالباً. أي أن مجموع الفوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد عما تقترضه هذه البلدان سنوياً. (ففي عام 1984 تلقت مجموعة البلدان المتخلفة قروضاً صافية وهبات رسمية تقدر بحوالي 47,5% بليون دولار، في حين أنها دفعت فوائد فقط على ديونها الخارجية في نفس العام حوالي 50,5 بليون دولار).

4 -نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حصيلة الصادرات، مما أدى إلى خلق أزمات طاحنة في النقد الأجنبي في البلدان المدينة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملات المحلية فيها.

5 -بدأ عدد لا بأس به من هذه البلدان يتعثر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة. الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقة الائتمانية فيها لدى أسواق الاقتراض الدولية. ونتج عن ذلك حذر الدائنين وتشددهم في شروط الإقراض وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة**[16]**.

بناء عليه فإن للأزمات النقدية آثاراً سلبية على البلدان النامية أكثر من آثارها على البلدان المتقدمة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث.

النتائج والمناقشة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

1 -أدت قاعدة الذهب إلى نمو التصدير السلعي إلى البلدان المتخلفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها، وتشويه الهياكل الاقتصادية فيها.

2 -تزايد معدلات الاقتراض للدول النامية مما أدى إلى سلب حريتها واستقلالية قرارها وسيادتها.

3 -أدت الأزمة النقدية إلى زيادة معدلات العجز في موازين المدفوعات واستنزاف الاحتياطيات النقدية فيها.

4 -أدت الأزمة النقدية إلى زيادة استيراد التضخم، وتدهور أسعار صرف عملات الدول النامية المحلية.

5 -كما أدت الأزمة النقدية إلى زيادة حجم مديونية الدول النامية، وانخفاض حجم المعونات الإنمائية التي تتلقاها.

المقترحات:

بهدف معالجة هذه الآثار، فإننا نقترح ما يلي:

1 -سعي البلدان النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وإصلاح الهياكل الاقتصادية فيها، من خلال الاعتماد على نفسها وقدرات أبنائها وثرواتها المتنوعة.

2 -إقامة التكتلات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين بعضها البعض، لتصبح تلك الدول قادرة على خلق التوازن الدولي.

3 -إيقاف تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة، وإعادة النظر في قوانين تلك البلدان، وتشجيع عودة رؤوس الأموال للاستثمار في البلدان النامية.

المراجع:

1 -الباز محمود الطنطاوي، 1994، دراسات في الاقتصاد الدولي. مؤسسة الثقافة الجامعية، جامعة الإسكندرية، ص(167).

2 ـ ماجدوف هاري، 1971، عصر الإمبريالية. ترجمة أحمد عبد الكريم، دمشق، ص(52).

3 ـ زكي رمزي، 1987، التاريخ النقدي للتخلف. سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، ص(15).

4 ـ هدسون جون، هرندر مارك، 1987، العلاقات الاقتصادية الدولية. ترجمة طه عبد الله منصور محمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر، الرياض، ص(770).

5 ـ د. شافعي محمد زكي، 1984، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة، بيروت، ص(83).

6 ـ د. شعبان اسماعيل، 1993، العلاقات الاقتصادية الدولية. منشورات جامعة حلب، ص(250).

7 ـ إبراهيم أحمد محمد، 1947، النظريات السياسية النقدية. مجلة القانون والاقتصاد، أيلول.

8 ـ مارفونين آس، ترجمة ميشيل خوري، 1996، الذهب مضامينه اكتشافاته الهجمات عليه. دار الفاضل، دمشق، ص(78).

9 ـ الرفاعي عبد الحكيم، 1946، مشكلة الأرصدة الإسترلينية المتجمدة. مجلة القانون والاقتصاد.

10 – باران بول، سويزي بول، ترجمة حسين فهمي مصطفى، 1971، رأس المال الاحتكاري بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ص(111).

11 – روخاس راميريز س.ل، 1986، استبدال النقود في البلدان النامية. مجلة التمويل والتنمية، حزيران، العدد 5، ص(15).

12 – عوض الله زينب حسين،1999، الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص(270)

13 – د. زكي رمزي، 1978، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص(85).

14 – د. زكي رمزي، 1986، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية. الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص(44).

15 – د. مهرة علي، 1996، من المسؤول عن أزمة المديونية الخارجية. مجلة معلومات دولية، العدد 42، أيلول، دمشق، ص(40).

16 – طاهر جميل، 1994، أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية بشكل عام وفي بلدان أمريكا اللاتينية والأفريقية بشكل خاص. المجلة العلمية، العدد 5، كلية الإدارة والاقتصاد، ص(131).